أو قوله ولأنه مستمر ابتداء شبهة على نفي التأثير كيف وقد أورد ما
بعد ذلك هذه الشبهة بعينها والمذكورة كلام أهل الأمام أن التأثير حال
العدم باطل لأنه لا أثر لكل تأثير لأنه إما عين الأثر أو ملزومه بناء على كون
المعلول مع العلة بحسب الزمان **قوله والجواب** عن الأول أن الإيجاد
الوجود موجود حاصل بغير هذا الإيجاد وهو غير لازم غايته أن الموجود
يقارن الإيجاد بالزمان وهو لا ينافي التأثر بالذات **شرح** إنا نختار أن التأثير
حال وجوده إن أريد بإيجاد الموجود الحاصل بهذا الإيجاد فلا نسلم استحالته
لأنه كإيجاد الفاعل بأن السواد قائم بالجسم لا يسوده فهذا السواد وإن أريد تحصيل
ذلك أمر ثابت فلا نسلم لزومه فإن الوجود الحاصل بالتأثير مقارن له وقد نختار
أن التأثير حال العدم ولا حجة بين التغيض لأن الأمر عقب أن التأثير
بناء على أن المؤثر سابق على الأثر بالزمان أبطل ومعنى امتناع التخلف
أنه لا يتخلف إذ وكان هذا من الحسن إيجابا وجود المؤثر يستتبع وجود الأثر
على معنى أن وجوده الأثر بعد عقيب وجود المؤثر بصفة المؤثرية وهو
عدم التأثير فيكون بحيث أن عدم الأثر ويكون معنى تأثيره في الممكن إخراجه
من العدم إلى الوجود ومنها أنه لو امتنع وقوع الممكن بلا مؤثر مرجح بلا مرجح
لما وقع والملازم باطل لعلم الضرورة به مثل العطشان يشرب أحد الماءين
والجائع يأكل أحد الرغيفين والهارب من السبع يسلك أحد الطريقين
مع فرض التساوي وعدم المرجح **قوله** وعن الثاني أن الملازم على
تقدير التسليم ترجيح المختار أحد المتساويين بلا مخصص لا أن ما
الترجيح بلا سبب **فإن قيل** هذا الاختيار والترجيح وقع بلا سبب **قلنا**
ممنوع بل الإرادة التي من شرطها الترجيح والتخصيص وعن الثالث أن عدم
مضاف مستند إلى عدم العلة بمعنى أن العقل يحكم بأنه على لعدم علة وأما
المستند بأن العلة لكونها نفيا لا علة ثبوتية فلذا الموصوفها **منه**
والجواب بعد تسليم عدم الترجيح عند العقل أحد أن هذا اليسير ووقوع

الممكن

الممكن بلا سبب وترجيح أحد طرفيه بلا مرجح بل في ترجيح المختار أحد المتساويين
من غير مرجح ومخصص وهو غير المتنازع **فإن قيل** هذا الاختيار والترجيح أمر
ممكن وقع بلا سبب وفيه الخلط **قلنا** ممنوع بل إنما وقع بالإرادة التي من شأنها
الترجيح والتخصيص ومنها أنه لو احتاج الممكن في وجوده إلى المؤثر لاحتاج
إليه في عدمه لتساويهما واللازم باطل لأن العدم نفي محض لا يصلح أثرا
والجواب أن العدم وإن لم يصلح أثرا بمعنى المكتوبة لجواز أن يتساوى الوجود
والعدم بالنظر إلى ذات الممكن لكن لا يحتاج العدم إلى المؤثر لعدم طرفيه لكن
بخلاف الوجود فإن المقتضي فيه سالم عن المانع وإن صلح أثرا منعنا بطلان
اللازم وهو ظاهر وتحقيقه أنه إن كان نفيا صرفا بمعنى أنه لا يتصف با
لوجود بل هو عدم مضاف إلى الممكن الموجود فيستند إلى عدم علة وجوده
بمعنى احتياجه إليه عند العقل حيث يحكم بأنه إنما بقي على عدمه الأصلي
واتصف بعدمه الطارئ بناء على عدم علة وجوده مستمرا أو طارئا **فإن قيل**
العدم لا يصلح علة لأن العلة وجودية لكونها نقيض اللاعلة العدمية
ويفتقر إلى موصوف وجودي ولأنه قد لا يتميز الأعدام فلا يصلح بعضها علة و
بعضها معلولا **قلنا** مجرد صورة السلب أو الصدق على المعدوم الجملة
لا يقتضي كون المفهوم الكلي عدميا بجميع جزئياته ولو سلم فنقيض العد
مي لا يلزم أن يكون وجوديا وقد يسمو ذلك وعدم تمايز الأعدام ممنوع
التحقق أن تساوي طرفي الممكن لتسبب في العقل ليس لأحد العقل بالمرجح لا يكون
لا عقليا وعدم العلة وعدم المعلول ليس نفيا صرفا بل كل منهما ثابت في
العقل ممتاز عن الآخر فيصلح أحدهما علة للآخر في حكم العقل ولا يلزم منه
طرح علية الموجود لعلية الموجود فيلزم انسداد باب إثبات الصانع عز وجل لأن ذلك
إنما يكون بحسب الخارج **قوله** وبأن التأثير إفادة الماهية الوجود أو الموجود
وحقيقة والكل باطل **مسوغ** ومنها أن الممكن لو احتاج إلى المؤثر فتأثيره إما
في ماهية الممكن أو وجوده أو موصوفية بالوجود إذ لا يعقل شيء لذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)